



Distr.  
GENERAL

FCCC/NC/18  
2 April 1996  
ARABIC  
Original: ENGLISH

الاتفاقية الإطارية  
بشأن تغير المناخ



الملخص التنفيذي للبلاغ الوطني

بولندا

المقدم بموجب المادتين ٤ و ١٢ من الاتفاقية الإطارية  
للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ

وفقا للمقرر ٢/٩ للجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية إطارية بشأن تغير المناخ، الذي صادق عليه مؤتمر الأطراف في مقرره CP.1/٣ (FCCC/CP/1995/7/Add.1) يتعين على الأمانة أن توفر، باللغات الرسمية للأمم المتحدة، الملخصات التنفيذية للبلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول.

ملحوظة: تحميل الملخصات التنفيذية للبلاغات الوطنية الصادرة قبل الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف  
الرمز A/AC.237/NC/\_

يمكن الحصول على نسخ البلاغ الوطني لبولندا من:

Ministry of Environmental Protection,  
Natural Resources and Forestry  
Department of Air and Land Protection  
Warszawa, Wawelska 52/54

Fax No. (48 22) 25 20 03

لم تراجع دائرة الخدمات التحريرية هذه الوثيقة

## هدف التقرير

- ١- هدف هذا التقرير هو تزويد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، طبقاً للفقرتين ١ و ٢ من المادة ١٢ منها، بعرض للسياسة التي نفذتها حكومة بولندا في شكل إجراءات تفضي إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية.
- ٢- ويتضمن هذا التقرير جرداً لمصادر انبعاثات غازات الدفيئة وبوااليها في بولندا في سنة الأساس ١٩٨٨ والإبعاثات التقديرية لغازات الدفيئة في عام ٢٠٠٠، ومعلومات عن الإجراءات المخطط والمنفذة بهدف الحد من هذه الإنبعاثات وزيادة بوااليها وعن امكانيات تكيف الاقتصاد البولندي مع الأوضاع المناخية المتغيرة.

## الالتزامات بولندا بموجب الاتفاقية

- ٣- ان التصديق على الاتفاقية ألزم الدول الأطراف المدرجة في المرفق الأول بتثبيت انبعاثات غازات الدفيئة بحلول عام ٢٠٠٠ عند مستواها في عام ١٩٩٠. وقد أدى هذا الالتزام الى إعداد وتنفيذ البرنامج الوطني للإجراءات الرامية الى تحقيق هذا الهدف.

- ٤- وتبيّن الفقرة ٦ من المادة ٤ من الاتفاقية للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال قدرًا من المرونة في تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية. وحكومة بولندا، اذ تأخذ في اعتبارها ما سبق، تعترف بحق بولندا في قبول عام ١٩٨٨ كسنة مرجعية لتنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بدلاً من عام ١٩٩٠ الذي حددته الاتفاقية؛ وكذلك لأداء التزاماتها بالتنفيذ الجزئي للالتزامات المتعلقة بتثبيت انبعاثات غازات الدفيئة.

## السمات المحددة للاقتصاد البولندي

- ٥- يشكل الفحم المصدر الرئيسي للطاقة الأولية في اقتصاد بولندا وبلغت نسبة استهلاكه في السنة الأساسية ٧٦,٥ في المائة. وفي عام ١٩٩٢ انخفضت هذه النسبة الى ٧٥,٣ في المائة بسبب ازدياد استخدام النفط والغاز الطبيعي.

- ٦- وتهيمن على الصناعة البولندية صناعات المواد الخام مع الارتفاع النسبي للمنتجات القليلة التجهيز واستهلاك كبير للطاقة والمواد الخام وانخفاض معدل تجديد الانتاج. وتقوم الصناعة بدور حاسم في توليد الناتج القومي الاجمالي لكن بيانات عام ١٩٩٢ تشير الى وجود اتجاه نحو تقلص هذا الدور.

- ٧- وفي عام ١٩٨٩ دخلت بولندا مسار التغيير الهيكلي والاقتصادي الشامل. وتركز أولويات الحكومة بصورة رئيسية على تحديث اقتصاد البلد وإعادة هيكلته مع ايلاء الاهتمام المناسب لمشاكل مثل الخصخصة والبطالة والحماية الاجتماعية لفئات المجتمع الفقيرة وغير ذلك.

-٨- والهدف الرئيسي لاقتصاد بولندا في العقود المقبلة هو تنفيذ اصلاحات معقدة في كافة القطاعات بهدف خفض استهلاك الطاقة والمواد الخام مما يتوقع له أن يساعد في تنفيذ مبادئ التنمية المستدامة. وفي الاقتصاد، يتجلّى ذلك في الميل إلى تنفيذ أنشطة اقتصادية تستخدّم أدنى قدر من الموارد غير المتتجددة (الطاقة والمواد الأولية) وتختلف أدنى أثر بيئي وتنتج سلعا ذات قيمة ملائمة وتقوم فيها الدراسة التكنولوجية المحسنة بدور كبير.

-٩- وتعتمد كفاءة الإجراءات الإضافية اعتماداً كبيراً على نجاح برنامج الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية الذي شُرِّع في تنفيذه في عام ١٩٨٩. ونظرًا لما للإجراءات الرامية إلى خفض غازات الدفيئة من أثر مباشر على حالة الاقتصاد، فإن تنفيذ الالتزامات بموجب الاتفاقية سيتوقف على نجاح برنامج الإصلاحات.

### **أهداف السياسة الايكولوجية في ميدان غازات الدفيئة**

-١٠- نظرًا للأولويات الاجتماعية والاقتصادية لبولندا السالفة الذكر من المفهوم ألا تشكل مشكلة خفض انبعاث غازات الدفيئة، منفصلة، هدفًا ذا أولوية. غير أن الحاجة إلى تأمين القدرة التنافسية للاقتصاد والاستخدام الكفوء للوقود الأحفوري تؤدي إلى وضع تتيح فيه الإجراءات المنفذة خفض انبعاثات غازات الدفيئة (وخاصة ثاني أكسيد الكربون).

-١١- وسيتحقق هذا الهدف بآليات الاقتصاد السوقية مثل تغيير الأسعار لتصل إلى مستويات أسعار السوق العالمية ووقف الاعمال المقدمة لأغلبية القطاعات الاقتصادية ودعم تحديث المنشآت الصناعية ماليًا وغير ذلك.

-١٢- ويشكل خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى المستوى المتفق عليه في المحفل الدولي واحدًا من الأهداف الطويلة الأجل للسياسة البيئية للدولة التي وافق عليها برلمان (سيم) جمهورية بولندا في عام ١٩٩١.

### **جريدة غازات الدفيئة لعام ١٩٨٨**

-١٣- يتبيّن من جرد انبعاثات وبوالىع غازات الدفيئة التي يولدّها الإنسان في بولندا أن انبعاثات هذه الغازات (بالجيغاغرامات) في عام ١٩٨٨ كانت على النحو التالي:

٤٨٣٧٠٠	-	ثاني أكسيد الكربون ( $\text{CO}_2$ )	•
٦٠٦٠	-	الميثان ( $\text{CH}_4$ )	•
٧٣	-	أكسيد النيتروز ( $\text{N}_2\text{O}$ )	•
٦٠٠	-	أكسيد النيتروجين ( $\text{NO}_x$ )	•
٢٧٣٠	-	أول أكسيد الكربون ( $\text{CO}$ )	•
٣٥٢	-	المركبات العضوية المتطربة غير الميثانية-أكثر من	•

٤- وقيم الكميات المبنية أعلاه تنطبق على سنة الأساس وتشكل المستوى المرجعي لتقدير تنفيذ بولندا للالتزاماتها بموجب الاتفاقية.

٥- وبلغت كمية ثاني أكسيد الكربون المحتجزة ١١ ٧٥٠ جيغاغراما في الزراعة ١٨ ٢٨٠ جيغاغراما في الغابات.

#### **الإجراءات المنفذة منذ عام ١٩٨٨ بهدف خفض انبعاثات غاز الدفيئة**

٦- يتبيّن من مقارنة قوائم السنوات ١٩٨٨ و ١٩٩٠ و ١٩٩٢ أن انبعاثاتهم غازات الدفيئة تتوجه نحو الانخفاض. والدليل على دوام اتجاه انبعاث ثاني أكسيد الكربون إلى الانخفاض هو أنه على الرغم من نمو الناتج القومي الاجمالي في عام ١٩٩٢ يلاحظ أن انبعاثه ازداد انخفاضاً.

٧- والسبب في ذلك هو انخفاض استهلاك الطاقة في كل الاقتصاد. وانخفاض انبعاثات غازات الدفيئة ليس فقط بسبب الانكماس الاقتصادي الذي أدى إلى انخفاض الانتاج وتدني الطلب على الطاقة الأولية بل وكذلك بسبب الإصلاحات الاقتصادية التي فرضت إجراءات الملائمة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة. ومن الأمثلة على هذه الإجراءات الأنشطة واسعة النطاق الرامية إلى إلغاء استخدام الفحم في مباني المراجل الصغيرة وفي الأسر المعيشية ومصانع الانتاج الصغيرة والاستعاضة عنه بمصدر طاقة آخر مثل الغاز أو زيت الوقود. ويبيّن جرد هذه الإجراءات في عدة مناطق من البلد أنها أدت إلى خفض ثاني أكسيد الكربون بحوالي ٦ جيغاغرام خلال السنوات ١٩٨٩-١٩٩٣.

٨- وتُتخذ أيضاً إجراءات لزيادة استيعاب الغابات لثاني أكسيد الكربون عن طريق زيادة التحريج، فمن عام ١٩٨٨ إلى عام ١٩٩٣ ازدادت المساحة المشجرة بحوالي ٦٠ ٠٠٠ هكتار.

#### **استراتيجيات واتجاهات الإجراءات التي اعتمدتها الحكومة في ميدان خفض انبعاثات غازات الدفيئة**

٩- إن الأهداف الرئيسية للاقتصاد البولندي مبنية في الوثيقة "استراتيجية بولندا في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٥" التي وافقت عليها حكومة جمهورية بولندا وبرلمانها.

-١٠ وتفترض الوثيقة ما يلي:

- ارتفاع الناتج القومي الاجمالي بنسبة ٢٢ في المائة;

- انخفاض التضخم إلى أقل من ١٠ في المائة في السنة;

- انخفاض البطالة.

-١١ وتفترض الاستراتيجيات الموجودة والمشاريع التي أعدتها الوزارات ما يلي:

- حدوث تغيرات تؤدي الى زيادة كفاءة الإنتاج الزراعي;
- تنفيذ البرنامج الرامي الى زيادة كفاءة استخدام الطاقة;
- ترشيد نظام النقل ووسائله;
- توجيه الزراعة نحو تحسين جودة المنتجات وتوجيهه الحرجاجة نحو زراعة الغابات;
- الترشيد;
- تنفيذ برنامج حماية المياه وترشيد استخدامها;
- تنفيذ برنامج إعادة استخدام النفايات.

**النتائج المتوقعة من الاستراتيجيات الاقتصادية المنفذة في تقييم ابعاث غازات الدفيئة وبواقيها في عام ٢٠٠٠**

-٢٢ يتبين من التنبؤات المتعلقة بانبعاثات غازات الدفيئة وخاصة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، الذي يمثل أهمها بسبب حجمه، أن انبعاثات هذه الغازات لا يتوقع لها أن تتجاوز في عام ٢٠٠٠ مستوىها في عام ١٩٨٨.

-----